

أكدوا أن النظام سيخفف الأعباء..متعاملون في البيع بالتقسيط :

زيادة أعداد مكاتب التوثيق ينهي الاحتكار وينهي ٣٠٪ من قضايا المحاكم

مؤكداً أهمية تفعيل التعاون بين الأجهزة الأمنية ودوائر التنفيذ في المحاكم للاسراع في تنفيذ الاحكام. وأبان سعد السويهي (متعامل في مجال البيع بالتقسيط) ان ايجاد جهة تتولى توثيق عقود الاجارة والبيع بالتقسيط او جعلها ملزمة للطرفين سنهي ٣٠٪ من القضايا المتطورة في المحاكم العامة حيث ان قضايا الاجازات والتقسيط تشكل نسبة كبيرة من القضايا في أروقة المحاكم العامة مشنداً على اهمية زيادة عدد جهات التوثيق ويجاد منافسة بينها والحيلولة دون الاحتكار والمطالبة بمبالغ مالية عالية مشيراً الى ان هذه الخطوة سنهي معاناة المتعاملين في مجال البيع بالتقسيط وتقلل من حجم الديون المتعثرة بسبب تهرب البعض من الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة. وأشار حمود السويهي (صاحب عمائر) الى ان الخطوة الجديدة التي اتخذتها وزارة العدل انتهت معاناة اصحاب العمائر مع المستأجرين المماطلين في دفع

علي العميري - مكة المكرمة

رحب عدد من المتعاملين في تأجير العمائر والبيع بالتقسيط باعلان وزير العدل الدكتور عبدالله ال الشيخ موافقة خادم الحرمين الشريفين على نظام التوثيق الذي منح وزير العدل صلاحية منح بعض الأشخاص توثيق العقود التجارية بين المواطنين في الاجار والتقسيط وفي حال نشوب أي خلاف بين طرفي العقد يتم توجيهه الى دوائر التنفيذ في المحاكم.

وشددوا على اهمية زيادة عدد الذين يحق لهم توثيق العقود من خلال مكاتب متخصصة يتم ايجادها لهذا الغرض منعا للاحتكار الذي قد يؤدي لاحاق العديد من الاضرار بالمتعاملين في مجال التأجير والبيع بالتقسيط من خلال رفع اسعار التوثيق مؤكداً اهمية وجود تنسيق بين دوائر التنفيذ والشرط من اجل التسريع في تنفيذ الاحكام والعقود.

واوضح مشعل الرويزن (متعامل في مجال البيع بالتقسيط) ان نظام توثيق العقود التجارية واعتبارها ملزمة للمتعاقدين واللجوء الى محاكم التنفيذ في حال نشوب أي خلاف خطوة جيدة من شأنها تخفيف الاعباء على المحاكم والاجهزة الأمنية (الشرط - البحث الجنائي) ولكن لا بد من التوسع في اعداد من يتولون التوثيق حتى لا يكون هناك احتكار للسوق والمطالبة بمبالغ مالية عالية نتيجة التوثيق

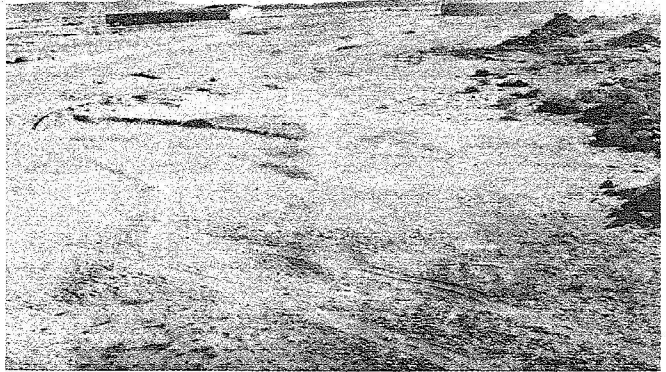


حمود السموذي

من قبل دوائر التنفيذ في الزام طرفي العقد بما تم التعاقد عليه.

وبيّن نايف القناوي (صاحب عمائر) ان تطبيق نظام التوثيق للعقود التجارية وجعلها ملزمة وقرارا صائبا وجاء لينيها معاناة اصحاب العمائر التي طالب - مع المستأجرين الذين يتلاعب بعضهم في دفع الايجارات وعدم الخروج من العين المؤجرة مشددا على اهمية الاسراع في دوائر التنفيذ بشكل يعطي هذه العقود قيمتها ويخفف الاعباء عن المحاكم العامة التي اشغلت بهذا النوع من القضايا مبينا ان ٩٠٪ من اصحاب العمائر وفي ظل هذا النظام سيقومون بتأجيرها بعد ان كانت مغلقة طوال العام ومقتصر تأجيرها على موسم الحج.

وأكد سامي العميري (متعامل في مجال البيع بالتقسيط) ان وزارة العدل خففت الاعباء على المحاكم بقرارها الجديد وساهمت في ايجاد آلية فاعلة ستنهي اكثر من ٣٠٪ من القضايا كانت تعج بها أروقة المحاكم مشددا على اهمية زيادة اعداد مكاتب التوثيق وخاصة في المدن الكبيرة حتى لا تحتكر هذه المكاتب السوق وتطالب بمبالغ عالية مع ضرورة التنسيق مع الشرط والبحث الجنائي للتسريع في تنفيذ الاحكام بحكم ما جاء في العقود مشيرا الى ان المتعاملين في مجال البيع بالتقسيط عاشوا كثيرا من مضايقة بعض المستثمرين في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم في ظل ادراكهم لخطورة الاجراءات.



الاراضي البيضاء تمثل أكثر مشاكل العقار تعقيدا

اضافة الى انها ستخفف الاعباء على المحاكم العامة التي كانت تنظر هذه القضايا مشدداً على اهمية التسريع

بتأجيرها الموسمي في ظل عدم وجود نظام يحميهم ويحفظ حقوقهم من المتلاعبين من المستأجرين

الإيجارات وستؤدي لتراجع اسعار الإيجارات بنسبة تصل الى ٢٠٪ بعد ان اضطر اصحاب العمائر الى الاكتفاء



نايف القناوي



مشعل الروزيني



سعد السويصري

